الفصل الخامس

عدوانية إسرائيل العنصرية ضد الشعب الفلسطيني

* الشعب الإسرائيلى لم يَسْعَ للسلام ولم يعمل من أجله * الأسرى الفلسطينيون والتفسيرات المتضاربة لمبدأ المقاومة * حقوق الإنسان العربى فى السجون الإسرائيلية * سفينة بحر الظلمات * مروان البرغوثى ومحاكمة شعب مناضل * حقوق الفلسطينيين المقدسيَّة لا تلغيها سياسات إسرائيل الإيحائية * هل من فتوى لكيفية التحرر من الاحتلال الإسرائيلى لأرض فلسطين؟! * إسرائيل ومنصب رئيس الوزراء الفلسطينى!! * إيهود أولرت وحكومة الحدود المغتصبة

الشعب الإسرائيلى لم يَسْعَ للسلام ولم يعمل من أجله

عندما اقتحمت القوات الإسرائيلية الحدود الدولية للبنان عام ١٩٨٢ بأوامر مباشرة من وزير الدفاع الإسرائيلى آنذاك أرييل شارون فى طريقها إلى بيروت بحجة تأديب المقاومة الفلسطينية التى تواصل إطلاق صواريخ الكاتيوشا على القرى والمستوطنات فى الشمال الإسرائيلى، لم يكن أحد يتوقع أن تُكلف عملية الغزو هذه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ٦٥٠ قتيلاً قبل أن تصل إلى العاصمة اللبنانية.. ولهذا السبب اكتفت القوات الغازية بعد ذلك بثلاث سنوات بالمنطقة التى تحتلها إسرائيل حاليًا من الجنوب اللبنانى، والتى تبلغ مساحتها ٨٥٠ كيلو متر مربع، حيث تمركزت هناك فيما يسمى بالشريط الحدودى على أمل أن تتمكن من منع أى أذى يتعرض له سكان الشمال الإسرائيلى مهما كان صغيراً.

وطوال السنوات الماضية لم يتحقق هذا الأمل؛ لأنه ببساطة مبنى على باطل ومقام فى غير موضعه. الباطل هو احتلال أراضى الغير بالقوة، والموضع الخطأ يرتكز على حق إسرائيل فى الدفاع عن أراضيها ومواطنيها عبر أراضى الآخرين؛ وبالرغم من قلة القتلى فى الجانب الإسرائيلى طوال الفترة الأخيرة على أيدى قوات المقاومة اللبنانية، والذين بلغ عددهم ـ على مدى السنوات الثلاث الماضية وَفْقَ احصائية رسمية قدمت إلى الكنيست الإسرائيلى ـ ٧٠ جنديًا، إلا أن أساليب المقاومة اللبنانية على محدوديتها أقلقت راحة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.. حتى إن صحيفة معاريف قالت فى عددها الصادر بتاريخ ٥ الجارى (يونيو ١٩٩٧) «إن الموت يُقيم قريبًا من الطرق التى يستخدمها جنود إسرائيل فى الجنوب اللبنانى وأنه يحصدهم بدون مقدمات؛ وأن العائدين منهم إلى أسرهم لقضاء الأجازات لا يعرفون إن كانوا سيرجعون أحياء فى مرة قادمة أم لا».

حادثة التصادم الجوى الذى وقع يوم ٤ من الشهر الجارى (يونيو ١٩٩٧) بين طائرتين مروحيتين من طراز ياسور (الذى تستخدمه إسرائيل لنقل الجنود والمعدات إلى مواقع التوتر داخل البلاد وللهجوم على الغير خارجها). لا يمكن فصلها عن سياسات إسرائيل العدوانية مهما وَصفها قادتها وعلى رأسهم بنيامين نتنياهو بأنها «من أجل الدفاع عن أمن البلاد وسلامة سكان إسرائيل». . فكل الحقائق حتى الآن تشير إلى أن ضحايا هذا الحادث وعددهم ٦٥ مجندًا ـ ٥٢ جنديًا و ١٣ ضابطا ـ عدا أفراد طاقم الطائرتين المروحيتين وعددهم ثمانية كانوا فى طريقهم، كما أفصحت وسائل الإعلام الإسرائيلية، وبرغم إصرار أركان الجيش الإسرائيلى على النفى، للقيام بعملية انتقامية ضد أفراد المقاومة اللبنانية الذين نصبوا ـ دفاعًا عن ترابهم ووطنهم ـ كمينًا أدى قبل وقوع هذا الحادث بعدة أيام، إلى مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين.

ومنذ قويت شوكة هذه المقاومة تبنت إسرائيل كافة الأساليب التى تظن أن الإقدام عليها يوفر الحماية بأقصى درجاتها لأفراد قواتها التى تحتل الشريط الحدودى؛ فقد لجأت إلى زرع الخوف بين الأهالى عن طريق شن غارات الطائرات التى تحصد صواريخها وقنابلها حياة الأطفال؛ حتى الرضع! ولجأت إلى إحراق المحاصيل وإتلاف المزروعات، ولجأت إلى خطف الأهالى وإلى نسف المنازل على من فيها. . وبدأت منذ أكثر من عام فى استخدام الطائرات المروحية فى نقل الجنود والعتاد الحربى. . على أمل أن ذلك سيبعدهم عن الطريق الملغومة والكمائن المنصوبة؛ ولكنها لم تنجح فى الحد من نشاط المقاومة اللبنانية، ولن تنجح إلا إذا رحلت عن الشريط الحدودى الذى تحتله منذ سنوات.

حتى الحملة ضد الشعب اللبنانى، والتى استمرت ١٧ يومًا من شهر إبريل الماضى (١٩٩٧) بقيادة رئيس الوزارة الإسرائيلية السابق شمعون بيريز وكان من بينها مجزرة قرية قانا فى الجنوب، كان التكتيك الإسرائيلى الأعمى ينتظر أن تضع نهاية حاسمة لأعمال المقاومة الوطنية هذه، ولكن خاب أمله، كما خاب تخطيطه لترؤس الوزارة الإسرائيلية بعد انتخابات مايو الماضى ظنًا منه أن حملته الغاشمة هذه ستُمهد له الطريق مرة ثانية إلى الحكم سيراً فوق جثث ضحاياه من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ من أبناء الشعب اللبنانى.

فى الجلسة التى عقدها الكنيست الإسرائيلى لمناقشة الحادث، قال بنيامين نتنياهو ردّا على النواب الذين بدءوا يطرحون بجرأة غير معهودة جدوى الإبقاء على قوات من الجيش الإسرائيلى فى الجنوب اللبنانى فى ظل تزايد عدد القتلى من مجنديه سواء بفعل المقاومة أو لأسباب أخرى «على الشعب الإسرائيلى إذا أراد أن يحيا، أن ينتصر فى الحرب التى فُرضت عليه من قبل أعدائه الذين يرفضون إقامة سلام معه ويسعون إلى تدميره...». وهو قول مخالف للحقيقة من جميع النواحى، للأسباب التالية:

١ ـ الشعب الإسرائيلى لم يسع إلى السلام ولم يعمل من أجله فى يوم من الأيام. وعندما لاحت الفرصة فى الأفق فى منتصف السبعينيات عمدت الحكومات الإسرائيلية منذ ذلك التاريخ وحتى الآن إلى جعله سلامًا يوافق مقتضيات أمن شعبهافقط، دون النظر إلى أمن وسلامة الشعوب العربية المجاورة له.

٢ ـ منذ مؤتمر مدريد الشهير تعمل كافة الدول العربية من أجل السلام، وتُعلن دومًا أنه هدف إستراتيجى لن تحيد عنه، وحتى بعد أن تقاعست الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتينياهو منذ مايو الماضى (١٩٩٦) عن استكمال خطوات انسحابها من الأراضى الفلسطينية المتفق عليها فى اتفاقيتى أوسلو ١ و ٢ مع السلطة الوطنية الفلسطينية وحاولت إحداث انشقاق بين الطرف اللبنانى والطرف السورى عندما طرحت مبدأ لبنان أولا، وعمدت إلى تعطيل استئناف مفاوضات المسار السورى.. ظلت الأطراف العربية المعنية بالسلام فى المنطقة كلها بعيدة عن أجواء الحرب التى كانت تسودها حتى منتصف السبعينيات.

٣ ـ إسرائيل هى التى فرضت الحرب على شعوب المنطقة منذ ما قبل قيامها، وهى التى كانت، وما زالت، ترفض مبدأ إقامة السلام العادل المستقر قبل أن تُحقق أهدافها فى التوسع والامتداد أولا على حساب الشعب العربى فى فلسطين، وثانيا على حساب الشعوب العربية فى كل من سورية ولبنان.

٤ ـ إسرائيل هى التى ترفض السلام باستمرار رفضها الانسحاب من الجولان السورية والجنوب اللبنانى ظنّا منها أن وجود قوات احتلال ومواصلة الاستيطان لها فى هذه المناطق التى اغتصبتها من أصحابها الشرعيين سيضمن لشعبها الأمن والسلامة إلى نهاية المطاف.

السلام الذى يسعى إليه رئيس الوزراء الإسرائيلى مدعومًا بالولايات المتحدة الأمريكية مرفوض من جميع القوى المحبة للسلام، ليس فقط فى المنطقة العربية وإنما أيضا فى أجزاء كثيرة من العالم. وفى حالة مواصلة التمسك بأولوية الأمن الإسرائيلى على حساب أمن الشعوب العربية المجاورة وسلامة أبنائها ورفض استئناف مسارى المفاوضات السورى واللبنانى بحيث تؤدى نتائجهما إلى انسحاب قواتها المحتلة من الجولان وجنوب لبنان. لن يحقق الاستقرار فى المنطقة وسيزداد اتساع الانشقاق داخل المجتمع الإسرائيلى، ولن يكون بعيدًا اليوم الذى ترتفع فيه الأصوات المطالبة بترك هَضْبَة الجولان لأهلها من السوريين والشريط المحتل لسكانه من اللبنانيين.

والأمر ليس من المستحيلات التى تُوهم إدارة نتنياهو أبناء المجتمع الإسرائيلى بصعوبة تحقيقها؛ فالانسحاب من هاتين المنطقتين العربيتين يمكن أن يُحقق لإسرائيل بضمانات أوروبية وأمريكية وعالمية، الأمن الذى تدعى أن سكان شمالها سيفتقدونه بصفة خاصة، وأن الشعب الإسرائيلى سيتوتر بسبب عدم توافره بشكل عام فى حالة عدم وجود قوات لها فيهما، فمن حيث المبدأ نعتقد أن الحكومتين السورية واللبنانية قادرتان على تنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقات وتعهدات بينهما وبين الحكومة الإسرائيلية ما دامت ـ أى الاتفاقات والتعهدات ـ تُحقق المساواة بين الطرفين فى كل شىء يتعلق بمستقبل الشعبين السورى واللبنانى من ناحية والشعب الإسرائيلى من ناحية أخرى.. ومن حيث ضمانات الشرعية الدولية، ولا نقصد هنا القوة الأمريكية وحدها، والتى نعتقد أنها قادرة على توفير الإطار المرجعى الذى يحمى هذه الاتفاقات ويدعمها ويرعاها ويساعد على استكمال خطوات تنفيذها وَفْقَ جداول زمنية ترضى بها كافة الأطراف المستفيدة من عملية السلام، فقد جربت هذه الشرعية ترك أمر السلام فى منطقة الشرق الأوسط بين يدى الإدارة الأمريكية، فلم يتحقق من ورائه إلا عدم الاستقرار وتنامى التطرف.. وجربت إسرائيل أن تمارس الصلف والعنجهية فلم تحصد إلا القلاقل والانشقاق. لقد آن لحالة الاحتلال الإسرائيلى فى الجولان والجنوب اللبنانى أن تنتهى وَفْقَ الاحتياجات العربية والإسرائيلية معًا ولصالح شعوب المنطقة جميعًا.

صحيفة القدس العربى ـ ١١ يونيو ١٩٩٧

الأسرى الفلسطينيون والتفسيرات المتضاربة لمبدأ المقاومة

لا ينكر أى متابع للحالة الفلسطينية/ الإسرائيلية أن موضوع الأسرى والسجناء كان هو العقبة الكبرى التى وقفت فى طريق إمكانية إحراز اتفاق بين الطرفين على مدى الأسابيع الماضية . . وكان هو أيضا السبب المباشر لإلغاء الاستعدادات التى شهدتها مدينة الإسكندرية فى الأول من الشهر الحالى (سبتمبر ١٩٩٩) للاحتفال بالتوقيع على الاتفاق التنفيذى لاتفاق واى ريفر .

من هنا جاء مسلسل المفاجآت التى سبقت التوقيع على الاتفاق المشار إليه يوم السبت الماضى فى مدينة شرم الشيخ ، والتى تمثلت فى :

١ ـ موافقة السلطة الوطنية الفلسطينية على أن تفرج إسرائيل عن ٣٥٠ أسيراً على دفعات ، بعد أن تمسكت طويلا بضرورة الإفراج عن ٦٥٠ منهم ، وإن تعذر ذلك فليس ، أقل من ٤٠٠ منهم .

٢ ـ استبعاد كل من الدكتور صائب عريقات والسيد محمد دحلان عن مباشرة ملف ا لأسرى مع الجانب الإسرائيلى وإستبدال الدكتور نبيل شعث بهما بعد أن أبديا رفضهما للإذعان لإصرار إسرائيل على التمسك بالعدد النهائى للمُفرج عنهم .

٣ ـ القبول بتوقيع اتفاق شرم الشيخ دون الحصول على تحديد واضح لنوعية الأسرى الذين تعتزم إسرائيل الإفراج عنهم ، على الرغم من أن التمسك الفلسطينى فى ما يتعلق بهذه النقطة طوال الفترة السابقة كان يُمثل صموداً محموداً ومدعوماً على مستوى المعارضة الفلسطينية داخليّا وخارجيّا من ناحية ، وعلى المستوى العربى من ناحية ثانية .

٤ ـ قبول السلطة الوطنية بإضافة تفسير مُفصل للبند العاشر من الاتفاق ينص على امتناع الطرفين عن القيام بخطوات أحادية الجانب خلال الفترة الزمنية المنصوص عليها

فى الاتفاق إلا بموافقة منهما معًا، والمقصود من ذلك تحديداً تكبيل يدها فى ما يتعلق بإعلان قيام الدولة الفلسطينية مع نهاية العام الحالى كما كان محدداً من قبل.

٥- إعلان الرئيس عرفات عن رضاه التام لورقة الضمانات الأمريكية التى قُدمت للسلطة وللحكومة الإسرائيلية فى ما يتعلق بهذا الاشتراط، على الرغم من أن تجربته مع أوراق الضمانات الأمريكية السابقة لم تكن أبداً فى صالح الموقف التفاوضى الفلسطينى منذ أوسلو وإلى اليوم.

لا نخالف الحقيقة كثيراً حين نقول إن مشكلة الأسرى الفلسطينيين فى السجون الإسرائيلية كانت تُمثل واحدةً من التحديات التى وقف الشارع العربى مؤيداً لموقف الرئيس عرفات وطاقمه التفاوضى فيها؛ ذلك لأنها ترتبط بعدد من المقاتلين الشرفاء الذين كانوا يدافعون عن تراب وطنهم وحق مجتمعهم فى التحرر من الاستعمار الإسرائيلى الغاصب.. و ما محاولة إسرائيل لتصنيف الأسرى والسجناء الفلسطينيين لديها إلى نوعيات وإلى مناطق جغرافية، إلا استمرار مفضوح لسياساتها العنصرية وتعنت ساستها فيما يتعلق بكل ما هو فى صالح الإنسان العربى أينما كان.

فى مقال له يوم ٢٣ الماضى (أغسطس ١٩٩٩) بصحيفة «معاريف» قال موشيه زاك «وافق نتنياهو على الإفراج عن أسرى فلسطينيين معتقلين فى سجون إسرائيل؛ لأنه اقتنع أنه مقابل ذلك سيحصل على بادرة حسن نية من الرئيس كلينتون للإفراج عن جوناثان بولارد (إسرائيلى متهم بالتجسس) المسجون تحت حراسة مشددة فى أحد السجون الأمريكية»، وكأنما لم يكن يكفى هذه المشكلة أنها بدأت ممسوخة، لأن إتفاق «واى ريفر» لم يُحدد نوعية الأسرى الواجب الإفراج عنهم، فزاد من تعقيدها أن فكر نتنياهو المريض ربطها بالإفراج عن جاسوس يهودى أمريكى من أعلى مستوى يقضَى فترة حكم بالسجن مدى الحياة فى سجن أمريكى.

الربط بين التهمة الموجهة إلى جوناثان بعيدة كل البعد عن التهم الموجهة إلى السجناء الفلسطينيين، والهدف الذى من أجله قُبض عليه وقُدم إلى المحاكمة وصدر الحكم بوضعه خلف القضبان «هو الخيانة العظمى» يختلف من حيث الشكل والمضمون عن السبب الذى من أجله زجت إسرائيل بهؤلاء الأسرى إلى سجونها، وهو الدفاع عن الأوطان.. ولكنها سياسة الابتزاز الإسرائيلية التى لا تترك عدوّا أو

صديقًا إلا واستفادت منه بكل ما تيسر لها من طرق ملتوية وخبيثة. وإذا كان الرئيس الأمريكى قد رفض الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلى لأن إدارته لا تتدخل فى شئون القضاء بعد أن نصحه مستشاروه بعدم الإذعان للمطلب الإسرائيلى، لأن ما أقدم عليه جوناثان أبشع من أن يوصف، فالموقف الإسرائيلى من الأسرى الفلسطينيين لا يقوم على العدل أو الإنصاف، لأنها تنكر عليهم حق الدفاع عن وطنهم وترفض الاعتراف بأنهم يمارسون حربًا تحريرية مقدسة.

إسرائيل تنظر للأسرى من زاوية أنهم «أرسلوا فى فترات سابقة على اتفاق أوسلو من قبل قادتهم للقيام بقتل اليهود، لذلك فأيديهم ملوثة بالدماء ولا يصح أبدا أن يُفرج عنهم، لأن الإقدام على هذه الخطوة يعنى الاعتراف بشرعية أعمال القتل التى نفذوها ضد أبناء إسرائيل فى إطار ما يُسمى بحرب التحرير الوطنية التى لا يعترف بها إلا «خارج عن الإجماع الإسرائيلى». وعلى الرغم من اعتراف المواثيق الدولية بأن الدفاع عن الأوطان ضد المحتل لا يُعد جريمة ولا يُعد صاحبه مجرمًا، بل هناك من المواثيق، ما يصف هؤلاء المقاتلين بأنهم «جنود يجب اعتبارهم أسرى ويجب الإفراج عنهم أو مبادلتهم عندما تبدأ مفاوضات الاستقلال. لكن إسرائيل ترفض هذه المواثيق؛ لأن فيها ما يتعارض مع مصالحها المباشرة بحجة أنها تعتبر هؤلاء الشرفاء «قتلة وأيديهم ملوثة بالدماء»، محاولة بذلك أن تُخفى وراء هذا التعصب حالتها الإجرامية وتاريخها الملطخ بالدماء العربية الزكية منذ بداية القرن الحالى.

كانت السلطة الوطنية الفلسطينية تعترض طوال الأسابيع الماضية على الفصل الإسرائيلى بين السجناء الأمنيين والسجناء السياسيين، وتطالب بعدم التمييز بينهم على أساس سياسى أوجغرافى أو أيديولوچى وتُصر على عدم الاستجابة للابتزاز فى ما يتعلق بهذه النقطة، مع التمسك بعدم تقديم تنازلات مقابل الاستجابة لمطالب إسرائيل حيالها، ولكن يبدو أن الأمر اختلف بعد تدخل وزيرة الخارجية السيدة أولبرايت التى لم نعهدها تعمل لصالح أى طرف عربى.

صحيفة الزمان ـ ١٠ سبتمبر ١٩٩٩

حقوق الإنسان العربى فى السجون الإسرائيلية

أفرجت إسرائيل يوم ١٩ الحالى (إبريل ٢٠٠٠) عن ثلاثة عشر معتقلاً لبنانيّا من بين مئات المحتجزين داخل أسوار سجونها، بعضهم دون محاكمة والبعض الآخر بعد انقضاء مدة السجن التى حُكم بها عليهم ظلمًا وعدوانًا، وحتى لا يحذو آخرون حذوهم ويستفيدوا من لعبة نزاهة العدالة الإسرائيلية.

أسرع مجلس الوزراء الإسرائيلى المصغر بالتقدم إلى الكنيست بمشروع قانون يجيز للجهة التنفيذية الاحتفاظ وراء جدران السجون بمن يصدر فى حقه قرار إفراج ما دام ينطبق عليه وصف «مقاتلين غير قانونيين ضد قوات جيش الدفاع الإسرائيلى».

لعبة الإفراج عن اللبنانيين الذين مضى على اعتقال البعض منهم حوالى ١٤ عامًا، لعبة سياسية فى المقام الأول وليس لها أى جوانب إنسانية.. ولا يجب النظر إليها من منظور القيم الأخلاقية التى تتشدق بها إسرائيل، لأن حكومة باراك تأمل أن تُحدث من ورائها شرخًا فى كيان المجتمع اللبنانى يوسع من هامشية المروجين لدعاوى تحضرها وشفافية حكومتها.

هذا الإفراج لا يخرج عن كونه بالون اختبار لكل من بيروت ودمشق ومعهما قيادتا المقاومة اللبنانية حزب الله وحركة أمل، لاستكشاف مدى ترحيبهما بهذه الخطوة التى أرادت إسرائيل أن تزينها بثوب إنسانى يمهد الطريق لفتح قلوب الشعب اللبنانى لها.

وفى هذا السياق يمكن النظر إلى احتجاز كل من مصطفى الديرانى والشيخ عبيد برغم اشتمال قرار الإفراج على اسميها، بحجة استمرار محاولة الحصول منهما على معلومات عن الجنود الإسرائيليين المفقودين بُغية إعادتهم إلى ذويهم فى أسرع وقت ممكن، مما يتيح تنفيذ قرار الإفراج عنهما.

لاحظ المراقبون أن الامتناع عن الإفراج عن هذين الاثنين لا يرتبط فقط بما قد تحصل عليه أجهزة الأمن الإسرائيلية من معلومات، بل يرجع أيضا إلى أنهما يُشكلان «خطراً هائلاً على أمن إسرائيل»، كما قالت رئيسة قسم الأمن فى النيابة العامة المحامية «يديفورا شين». ويُعد هذا الوضع استمراراً للمنهج الإسرائيلى نفسه الذى قضى بسجنهما ومعهما المئات دون محاكمة وحتى انقضاء مدة الحكم التى تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات.

أكثر من ٩٠ ٪ من المعتقلين العرب الذين تحتفظ بهم إسرائيل داخل سجونها اختطفوا من ديارهم بواسطة قواتها الخاصة أو قوات جيش لبنان الجنوبى المؤتمر بأمرها. وتمت هذه العمليات فى كل الأوقات، على أثر نجاح عمليات للمقاومة اللبنانية أو الفلسطينية داخل الشريط المحتل أو على الشمال الإسرائيلى أو داخل إسرائيل نفسها. وتبغى إسرائيل من وراء هذه العمليات اللاإنسانية الإمساك بورقة مساومة تسمح لها بمبادلة المختطفين بمن وقع من جنودها فى الأسر، أو تستخدمهم بعد تعريضهم للعذاب والقهر فى الحصول على معلومات تفيد خطط أجهزتها الأمنية المتخصصة فى تعقب خطوات المقاومة وإفشالها.

وبرغم أن هذا الاختطاف لم يُؤد إلى نتائج ملموسة فى وقف أعمال المقاومة، خاصة اللبنانية، ولم يؤثر فى الوقت نفسه على معنويات كوادر ومقاتلى حزب الله أو حركة أمل، إلا أن إسرائيل لم تكتف بالإصرار على اتباعه بل لجأت كما قلنا إلى محاولة تقنينه بالكيفية التى تسمح لها باحتجاز المشتبه فيهم سنوات طوالاً حتى بعد صدور قرار بالإفراج عنهم.

إننا نسأل منظمة العفو الدولية : ما المبررات القانونية التى تُجيز لإسرائيل اختطاف طفلة انتقاماً من حق والديها الشرعى فى مقاومة المحتل الغاصب للأرض والعرض؟.. لأن إسرائيل تعتبر هذه الأعمال «أعمال غير مشروعة وغير قانونية يجب وقفها والقضاء عليها حتى لو اقتضى الأمر اختطاف الأطفال وتعذيبهم وقتلهم!!».

ونسأل الإدارة الأمريكية : ألا يُعتبر احتجاز المدنيين دون ذنب اقترفوه «كورقة مساومة فى يد أجهزة الأمن» عملاً لا يتفق مع القيم العليا التى تُنادى بها وتحاسب الدول الأخرى عليها وتحرمهم من رضاها السامى بسببها!!

ونسأل أعضاء الكونغرس الأمريكى . ألا يُعد الاحتفاظ بمفرج عنه بقرار من المحكمة العليا افتئاتًا على حقوق الإنسان التى يدافعون عنها ويحرضون إدارتهم على التمسك بها، كمقياس لا يمكن التغاضى عنه عند إقرار التعامل مع الدول مهما كانت الحاجة إلى التحالف معها سياسيًا؟ . .

الرئيس الإسرائيلى عيزرا ويزمان الذى يَعُده البعض إحدى حمائم السلام فى الشرق الأوسط أيد بشدة قرار منع الإفراج عن المعتقلين اللبنانيين ودافع عن حق دولته فى الاحتفاظ بأسرى (مختطفين عرب كرهائن) لأن ذلك يمثل فى رأيه «طاقية النجاة لأبناء إسرائيل ممن قد يقع فى الأسر» وينسى هو وسياسيوه من عمال وليكود وأحزاب دينية، أن سنوات سجن الأبرياء والمقاتلين العرب من فلسطينيين ولبنانيين لم تُحقق لدولة إسرائيل السلام والأمن والاستقرار والعيش الهادئ.

صحيفة الزمان ـ ٢٩ ـ ٣٠ إبريل ٢٠٠٠

* * *

سفينة بحر الظلمات

قبل ساعات من وصول مبعوث السلام الأمريكى الجنرال «أنتونى زينى» إلى المنطقة التى تُشعل إسرائيل نيرانها منذ خمسة عشر شهرًا، أعلنت حكومة شارون عن ضبطها لسفينة تجارية تحمل أطنانًا من الأسلحة الإيرانية كانت فى طريقها إلى داخل الأراضى الفلسطينية، وزعمت فى الوقت نفسه أن الرئيس عرفات هو الذى أصدر أوامر التعاقد، وأنه وافق على خطة تهريب ما تم شراؤه إلى الأراضى التابعة لسلطته للقيام بالمزيد من أعمال العنف والإرهاب ضد سكان إسرائيل مما يهدد أمنها واستقرارها.

وقال رئيس الأركان الجنرال «شاءُول موفاز» فى مؤتمر صحفى: «تم اعتراض السفينة بينما كانت تُبحر فوق مياه البحر الأحمر وبتفتيشها وجدنا عليها صواريخ «كاتيوشا» بعيدة المدى وصواريخ لاو المضادة للدبابات وقذائف هاون وألغاما أرضية ومتفجرات متنوعة، وكلها مُرسلة من إيران إلى الجماعة الحاكمة فى الضفة الغربية وغزة»، وعندما سُئل عما لديه من أدلة دامغة تثبت ضلوع إيران والسلطة فى هذا الفعل الشائن. قال: «الروابط بين الطرفين أكيدة وواضحة لا تحتمل أى تشكيك كما لا تحتاج إلى دليل خاصة أن قبطان السفينة من طواقم البحرية الفلسطينية».

إسرائيل تريد أن تقول ما بدا لها وما على العالم إلا أن يسمع ويصدق، أما الإدارة الأمريكية فعليها أن تُؤمن على ما قيل وأن تُردده ثم تتبناه كحقيقة واقعة لا إنكار لها.. وعليها أن تُسهم فى نصب المشانق لمن تشير إليهم المؤسسات الإسرائيلية، وأن تقف متفرجة على الحياد تقدم المزيد من العون العسكرى والمعلوماتى والاستخباراتى لحكومة شارون، وتوفر أدلة الادعاء بتهمة الإرهاب لكل من فندت إسرائيل عليه حججها، ظاهرة وباطنة.

فوراً، وكما هى طبيعته، وقبل بدء التحقيق استغل الإعلام الإسرائيلى التهمة التى لم تثبت صحة أدلتها ليصب مزيداً من الوقود على الوضع المشتعل بين حكومة شارون المحتلة والشعب الفلسطينى الذى يدافع عن حقه فى التحرر والاستقلال. ولم يكتف بذلك بل أعاد صياغة السيناريو ليضم إلى قائمة الاتهام أطرافًا أخرى على سبيل الكيد والتشفى!!!.

ففى مجال الإساءة إلى الحكومة المصرية، قال زئيف شيف فى صحيفة هآرتس يوم ٢٦ الجارى (يناير ٢٠٠٢) «قررت إسرائيل بعد متابعة لخط سير السفينة أن تمنع وصولها إلى مياه قناة السويس حتى لا يتم تفريغ شحنتها فى أحد مقاطع الشواطئ المصرية ثم إعادة شحنها داخل سفن أصغر حجما إلى البحر المتوسط ومنها إلى قطاع غزة. أو يتم نقلها فوق السيارات والدواب عبر سيناء إلى رفح ومن هناك يتم تسريبها إلى داخل النطاق الجنوبى لقطاع غزة عبر الأنفاق القائمة بين الجانبين الفلسطينى والمصرى».

أما المحلل السياسى «ناحوم برنياع» فيكتب فى اليوم نفسه بصحيفة يديعوت أحرونوت قائلا: «ضبط السفينة يجب ألا يُنظر إليه على أنه عملية عسكرية، بل لا بد من تسجيله كأول عملية بحْرية ناجحة لمكافحة الإرهاب فوق مياه البحر الأحمر، خاصة ذلك النوع من الإرهاب السرى الذى تُسانده إيران باستخدام حزب الله ومنظمتى الجهاد وحماس لمواصلة العنف والإ رهاب ضد إسرائيل، لذلك يجب على أمريكا أن تُعدل من جدول أولوياتها بعد حربها فى أفغانستان؛ لأن القضاء على القدرات النووية الإيرانية هو الأهم والأجدر بالتبنى والأشد إلحاحًا من القضاء على نظام حكم الرئيس صدام حسين فى العراق».

ولم يسأل أحد كيف تيسر لهذه السفينة أن تجتاز المنطقة من الساحل الإيرانى للخليج العربى وبعدها تُعبر مضيق هرمز ثم تُبحر فى مياه خليج عمان ومنها إلى بحر العرب ثم تجتاز مضيق باب المندب وتتهادى فوق مياه البحر الأحمر إلى أن تسقط لقمة سائغة فى يد القوات الإسرائيلية! لم يسأل أحد كيف استطاع قبطانها أن يخفى حمولته عن أعين القطع البحْرية الأمريكية والبريطانية التى تنتشر فوق كل مائة كيلو متر مربع فى مياه المنطقة، هذه القطع البحْرية التى اعترضت طائراتها منذ بضعة أسابيع طائرة مدنية يمنية؛ لأنها حلقت بركابها على ارتفاع منخفض مما مَثل خطرًا أمنيّا على قطع الأسطول الأمريكى التى تتجول عند حدود باب المندب!.

وفى مقالة نشرتها له صحيفة معاريف يوم ١١ الجارى طالب الكاتب «بن كسفيت» رئيس وزراء إسرائيل بأن يستغل هذه العملية لمواصلة تحطيم السلطة الوطنية الفلسطينية بحيث لا تقوم لها بعد الآن قائمة، وأن يَزيد من ضغوطه على عرفات حتى يستسلم نهائيًا ويتخذ مجموعة الإقرارات التى طلبها شارون منه بشكل مباشر حتى نضع نهاية حاسمة وأخيرة للمشكلة القائمة منذ اتفاق أوسلو».

حتى اليوم لم تَنشر إسرائيل نتائج التحقيق الذى أجرته فى شأن السفينة «كارين أى» ولن تنشره لأنها لم تفتح ملفه بعد.

وعلى الرغم من ذلك مازال المجتمع الإسرائيلى السياسى والإعلامى والأمنى يخوض فى تفاصيلها بلا ملل، وما زالت الاختلافات ضد إيران ومصر وسوريا ولبنان تتوالى فى محاولة مستميتة لتوسيع مبررات ومجال الدور الإرهابى الذى تقوم به إسرائيل إلى جانب التدمير اليومى لحياة الإنسان الفلسطينى بإشعال الحرائق فى أى مكان يحتمل أن يكون ميدانًا لجولة جديدة من «حرب الإ رهاب العالمى» التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية!! وإذا كانت أمريكا مشغولة بالتخطيط لخطواتها القادمة فى كل من الصومال والعراق، فلماذا لا تُوكل مهمة مُحاربة الإرهاب فى غيرهما من الأماكن المحتملة، وهى كثيرة، إلى إسرائيل التى يمكن أن تصطنع لكل حالة ما يناسبها من مغالطات فى حق السلام والأمن العالميين، وها هى قد قدمت نموذج سفينة الظلمات.. وما على الإدارة الأمريكية إلا أن تعطيها الضوء الأخضر لكى تشعل فتيل الاضطرابات فى المنطقة حولها من باكستان إلى سوريا ومن اليمن إلى المغرب!!.

الأهرام ـ ١٧ يناير ٢٠٠٢

* * *

مروان البرغوثى .. ومحاكمة شعب مناضل ..!

تساءل الصحافى «جيء باخور» فى صحيفة يديعوت أحرونوت عن «مروان البرغوثى هل هو إرهابى تجب محاكمته، أم سياسى جدير بنوع من الحصانة؟» وقرر قبل أن يُقدم مرتكزات وجهة نظره: «تجب محاكمته ومعاقبته بمنتهى الشدة كظاهرة وكشخص» . .

ومثل هذا الصحافى كثيرون ليس لديهم إلا نظرة أحادية مؤسسة على ظرف القوة المتطرفة الذى يعيشه المجتمع الإسرائيلى منذ أعلن قيام دولته الغاصبة . . وهذه النظرة الأحادية هى التى ستدمر إسرائيل من الداخل؛ لأن من لايرى واحة السلام إلا من خلال فوهة البندقية ليس فى مقدوره أن يرى أى شىء آخر . هذا الصحافى ومن هم على شاكلته يُحَملون البرغوثى وقيادات الانتفاضة الفلسطينية النضالية مسئولية التصادم الحاصِّل بين الشعب الفلسطينى ودولة إسرائيل، ويتناسون عن عمد أن التصادم سببه الأول والأخير هو الاحتلال الغاصب . . وهم يرون أن محاكمة البرغوثى وسجنه «باعتباره إرهابيًا أهمل دوره السياسى، ستُعيد القيادة الفلسطينية إلى حالة الرشد التى افتقدتها لعدة أشهر وإلى الاعتراف بأن الطرق السلمية هى التى توصل إلى الهدف وليس الإرهاب .

هذا النوع من الإعلاميين الإسرائيليين يُحللون القيادات السياسية الفلسطينية من زاوية مريضة نفسيّا، لأنهم ينظرون إليهم باعتبارهم قتلة يتنافسون فيما بينهم على المواقع القيادية فى ضوء قائمة من القتلى اليهود، وعلى الرغم من ذلك يقول جيء باخور «وكما نلجأ إلى أسلوب التصفيات الجسدية علينا أيضا أن نتبع أسلوب المحاكمات التى يمكن أن تقتص من المعتدين بأقصى ما فى القانون من قوة» . .

كان شارون يريد البرغوثى ميتًا، أما موفاز فكان يريده حيا، والآن بعد اعتقاله لا بد أن يُقدم للمحاكمة بعد استنزاف فترات تجديد حبسه على ذمة التحقيق وَفْقَ قانون الطوارئ الذى يحكم حالة الحرب التى تقوم بها إسرائيل فى الضفة الغربية، وكلما تكرر حبسه كلما دل ذلك على أن ممثلى الشاباك الإسرائيلى (الأمن الداخلى / المباحث العامة) والنيابة العامة يطبخون طبختهم على نار لم تنضجها بعد، ومن ثمَّ تأخذ الأجهزة الأخرى فرصتها فى ترويض سجينها وحقنه بالحقن النفسية التى قد تجدى فى استخراج ما فى جعبته من أسرار. . وكذلك تأخذ الجهات المختصة وقتها لتكييف وضعه القانونى؛ هل يُحاكم كإرهابى فقط متهم بالقتل والتخطيط لقتل اليهود، أم كسياسى مُتهم بارتكاب مخالفات خطيرة!.

تشير التحليلات إلى أن الضغوط التى يتعرض لها البرغوثى حيث هو الآن فى واحد من أقبية المخابرات الإسرائيلية تمارس ضده باعتباره أحد رؤوس الأفاعى ومسئولاً عن «شبكة إرهابية واسعة وفتاكة» يديرها من رام الله بصلاحية وإذن مباشر من ياسر عرفات، ويقصدون بذلك العمليات النضالية التى كان يدعمها من أجل تحرير الشعب الفلسطينى وإجبار المحتل الغاصب لأرضه على الرحيل.

اختفى البرغوثى مع بداية حملة السور الواقى التى شنتها القوات الإسرائيلية المسلحة ضد رام الله وضد كنيستها وضد مخيم جنين وثارت الشكوك حوله وترددت الهمسات من خلف ظهره وكأنه قد ترك المعركة وفر هاربًا!! فمن قائل إنه انتقل إلى القرى القريبة غير المحاصرة ومن مروِّج لشائعة هروبه إلى الأردن أو إلى (أستراليا)، ومن مؤكد أنه يُقيم متنكرًا فى شقة أحد أصدقائه اليهود بتل أبيب، وجاء إلقاء القبض عليه داخل بيت من بيوت رام الله ليبرهن بصدق أن القائد الميدانى لم يترك موقعه.

يقول عكيفا الدار فى مقال له بصحيفة هآرتس يوم ١٨ إبريل (٢٠٠٢) «بعد القبض على البرغوثى جلس وزير الدفاع أمام شاشة التلفزيون ليحصى أمام المشاهدين الجرائم التى ارتكبها مؤكدًا أنه سيقدم للمحاكمة لمجازاته على ما اقترفه ضد الشعب الإسرائيلى المحب للسلام» لو كان هذا هو الإحساس الحقيقى لوزير الدفاع الإسرائيلى لعرف أن طريق السلام لا يبدأ بالحرب وإنما يبدأ بالتفاوض بين أطراف متساوية من أجل إقرار حقوق معترف بها، يتحقق من ورائها أمن مستقر يحترمه الجميع ويدافعون عنه.

أما «جدعون ليفى» فيقدم المزيد من المبررات حول حتمية محاكمة البرغوثى من منطلق كَونه إرهابيًا فيقول فى الصحيفة نفسها يوم ٢١ أبريل (٢٠٠٢) «تنظيم مروان البرغوثى الإرهابى المسئول عن عمليات وحشية قاسية ـ حصر عملياته فى بداية نشاطه داخل الضفة الغربية ولكنه بدأ فى إرسال انتحاريه إلى تل أبيب قائلاً لمن يسأله عن سبب ذلك. لماذا تشعرون بالأمان فى تل أبيب فى الوقت الذى لا نشعر فيه بالأمان فى رام الله».

أما المحلل السياسى «بن كسفيت» فيكتب فى معاريف قائلا «المشكلة بالنسبة للحكومة الإسرائيلية أن البرغوثى ليس أحمق، وهو يعرف أنه بالقبض عليه واعتقاله تحول إلى رمز ولن يقع بسهولة، حرب الأدمغة الدائرة الآن بينه وبين المحققين ستكون طويلة ومُثيرة ولن يجدى شىء إذا حوكم بتهمة القيام بأعمال إرهابية وخطف جنود. والأسهل من ذلك أن ترتب له الأجهزة المختصة شَرَكًا مُتقنا كأن تهدده بتسريب معلومات، وتقول إنه هو الذى أطْلَعَهَا عليها ثم تطلق سراحه»..

إسرائيل إذن عازمة على استغلال حالة البرغوثى على أى وجه، وهناك من يقول إن القبض عليه حيًا جزء من خطة لإعداده لفترة ما بعد الرئيس عرفات!!.

إذا سُجن البرغوثى فلن تكون المرة الأولى التى تغيبه فيها ديمقراطية إسرائيل داخل سجونها، فقد قضى من قبل ست سنوات سجينًا بسبب نشاطه الطلابى المناوئ للاحتلال.. وتعتقد إسرائيل أنها بالقبض على البرغوثى ومحاكمته والحكم عليه بالسجن قد أصابت قيادات انتفاضة الشعب الفلسطينى بالشلل الذى سيضعف من فاعلياتها لفترة زمنية قادمة، وهو حلم لا يُشاركها فيه عدد كبير من كُتاب ومحللى الإعلام الغربى.

صحيفة الزمان ـ ١٥ مايو ٢٠٠٢

* * *

حقوق الفلسطينيين المقدسيَّة
لا تلغيها نظرية إسرائيل الإيحائية

بينما أهاب الرئيس كلينتون فى كلمته فى ألفية الأمم المتحدة بالمشاركين ـ كُلا وَفْقَ علاقاته وطاقاته ـ أن يقدموا الدعم للرئيس الفلسطينى ورئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود باراك لتشجيعهما على استكمال طريق السلام الصعب، سلم باراك، وربما للمرة الأولى، بأن مدينة القدس مكان مُقدس أيضا للفلسطينيين.. من جانبنا لا نظن أن هذا القول ينبع من إستراتيجية إسرائيلية قادرة على استيعاب الإشكالية التى تُمثلها مدينة القدس ليس فقط بالنسبة للفلسطينيين وإنما لكل العرب وكل المسلمين، وإنما نعتقد أنها جزء من ادعاء المرونة التى يراد من ورائها الترويج لمقولة «الفرص التاريخية» و«الفرص النادرة التى لا تعوض».. لمواصلة خداع المفاوض الفلسطينى.

لم تُقدم إسرائيل أو أمريكا حلولاً تاريخية ولم تُوفر فرصًا نادرة حتى الآن.. فأقصى ما وعدت حكومة باراك بتقييمه إبان مفاوضات كامب ديڤيد الثانية لم يقترب من مستوى المطالب العربية المشروعة التى تدعمها القرارات الدولية ومرجعيات خطوات السلام التى بدأت حتى قبل مدريد.. لقد أثبتت التقارير التى امتلأت بها الصحف أن ما عرضه باراك بمباركة أمريكية أراد لها الرئيس كلينتون أن تنال تأييد القاهرة والرياض ما هو إلا سيادة فلسطينية رمزية على بعض أجزاء من القدس الشرقية، أما السيادة الفعلية سياسيّا ودينيّا على المدينة المُقدسة فتظل فى يد إسرائيل.

منذ أن انتهت مفاوضات الكامب الثانية، وفى سياق الاستعداد لاحتفالية الأمم المتحدة حاولت أمريكا وإسرائيل أن تُشيعا أن الخروج من دائرة الفرص التاريخية

سيؤدى بالمنطقة إلى التهلكة، وعلى الجانب العربى أن يتحمل تبعات ذلك التصرف الأرعن؛ لأنه لم يُسارع إلى الضغط على الرئيس عرفات ليقبل بما منَّت عليه به إسرائيل. ويحاول الجانبان أن يستغلا ذلك لتأكيد نظرتهما الإيحائية هذه لفرض هيمنتهما على العقل والضمير العربى وَفْقَ العناصر التالية:

١ ـ عنصر الوقت الذى يدعى أن تفويت الفرصة على بيل كلينتون، يوصل الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى إلى إتفاقية لاقرار الحقوق التبادلية بينهما فى ما يتعلق ببنود الاتفاق النهائى، ليس لصالح الجانب العربى على وجه التحديد حيث سيُترك الأمر برمته إلى الإدارة الجديدة التى لن تفتح هذا الملف إلا بعد عدة أشهر يبدأ حسابها من فبراير الحالى (٢٠٠٢).

٢ ـ عنصر التخويف من عودة الليكود إلى الحكم بالادعاء سياسيّا وإعلاميّا أن عدم التوصل إلى إتفاق فى ظل هذه الظروف المواتية معناه تأجيل الأمر كلية لحين أن تنظر فيه حكومة ائتلافية مكونة من العمل والليكود أو حكومة ليكودية خالصة تفرزها الانتخابات التشريعية التى ربما تجرى قبل نهاية العام الحالى (٢٠٠٢).

٣ ـ العزف على مقولة أن رجل الحرب ومفاوض السلام إيهود باراك فعل ما لم يفعله السابقون، وليس بمقدوره أن يفعل أكثر من ذلك، وإذا أعطى أُذنه للأحزاب الدينية والمستوطنين دحضًا لما يُشاع عنه أنه سيفكك دولة إسرائيل وحفاظًا على حقه فى الاستمرار فى تولى المسئولية، فلن ينال المفاوض الفلسطينى حتى ما يُعرض عليه الآن سواء فى ما يتعلق بالقدس أو باللاجئين أو الحدود أو المياه.. الخ.

٤ ـ إن جمود المفاوضات مع الجانب الفلسطينى وعدم وجود بوادر لاستئنافها على المسار السورى لن يُحقق للعرب أى تقدم، لأنهم هم الذين يرفضون السلام، وفى هذه الحالة عليهم أن يتحملوا تبعات عودة أجواء الحرب مرة أخرى... تلك الأجواء التى تَقدر على تحملها فقط إسرائيل بالقياس إلى الفروق الواسعة بين قدرات الطرفين العسكرية التقليدية والتدميرية.

٥ ـ رفض العرب للسلام سيفتح الباب أمام الكونغرس الأمريكى لمزيد من الضغط على الإدارة الأمريكية الجديدة لكى تبدأ فوراً فى مباشرة بناء مقرها الدبلوماسى فى

القدس، وساعتها لن يُجدى أى موقف عربى مُتشدد فى زحزحة الرئيس الأمريكى سواء كان ديمقراطيًا أم جمهوريًا عن تأييد هذه الخطوة.

إن العقل العربى الجمعى على المستوى الرسمى والشعبى لم يَفقد بعد قدرته على التمييز ولم يقبل بعد بأن ما يعرض عليه هو فرصة تاريخية يجب أن تغتنم ولا بد من القبول بها حتى لا يضَيع منه الباقى على هشاشته، وليس غريبًا علينا أن يتعجب الإعلام الإسرائيلى كيف لا يستطيع العرب الارتقاء بمشاعرهم إلى مستوى مطالبة إيهود باراك لهم باستكمال مسيرة سلام الفرسان الشجعان؛ وهذا التعجب يدل على ان أدوات الإعلام الإسرائيلى تعمل فى خدمة إستراتيچيتها التفاوضية الرامية إلى السلب والاغتصاب.. الداعية إلى تسويف الحقوق العربية التى تطالب بالاحتكام إلى الشرعية الدولية التى وافقت جميع الأطراف على قوة مرجعيتها وحجيتها على جميع المستويات.

إيهود باراك يظن أن بإمكانه استغلال العناصر السابق الإشارة اليها لفرض سلام الأمر الواقع الذى وضع أسسه ديڤيد بن غوريون عندما أضاف إلى مرتكزات إستراتيچية إسرائيل التفاوضية «أن السلام لن يتحقق إلا إذا فرضت إسرائيل على العرب الصلح الذى يُناسبها ويحقق لها الأمان» أى سلام المنتصر العنصرى المتغطرس. لذلك لا يوجد لدى حكومة إسرائيل الحالية اتجاه إيجابى نحو الالتقاء مع الجانب العربى عند منتصف المسافة الفاصلة بين السلم واللاسلم مهما كانت الاتجاهات العربية الرسمية والشعبية التى تقف بقوة عند حدود مطالبها المشروعة دون تنازل تحمية حتى الآن الشرعية الدولية.

لن يُجدى فى المرحلة القادمة، حتى تتولى الرئاسة الأمريكية الجديدة مسئولياتها، تشدق الإدارة الإسرائيلية المُفتَقدة إلى الدعم المتكامل لمجتمعها أو الإدارة الأمريكية المُفتَقدة للقدرة على الفعل، بمقَولات حتمية العمل معًا لوقف نزيف الدم أو التعاون لاستمَرار آخر الفرص المتاحة أمام التنمية والاستثمار؛ لأن ذلك كله يجب أن يرتكز على سلام مستقر وعادل لجميع الأطراف، وبغير ذلك فلن ترى هذه المنطقة السلام والأمان المنشودين.

ثمار السلام التى يتشدقون بها ويخافون من ضياعها ويهددون الآخرين بالحرمان منها.. لم ترها أى من الدول التى وقعت سلامًا مع إسرائيل، فكيف يمكن أن تُجنى

هذه الثمار باتفاق منقوص مع السلطة الوطنية الفلسطينية تباركه أمريكا . . وبلا اتفاق واضح وصريح يُعيد أرض الجولان العربية كاملة إلى الشعب السورى تمهد له أيضًا أمريكا؟ .

لن يكون هناك قبول رسمى وشعبى بالاتفاق على القدس إلا إذا حصل الشعب العربى فى فلسطين على حقوقه التاريخية فى القدس الشرقية كاملة غير منقوصة . فما دام الجانب الإسرائيلى يطالب باحترام حقوقه التاريخية ، ليس فى القدس فقط وإنما فى أرض فلسطين فيجب عليه أن يعترف بحقوق الآخرين .

ولن يكون هناك قبول رسمى وشعبى بالاتفاق على الحقوق المقْدسيَّة غير الكاملة ، وعلى من يطالب بها أن يتأكد من مواكبة ذلك أيضا مع حقوق اللاَجئين الفلسطينيين فى العودة إلى أراضيهم وديارهم .

وعلى إسرائيل أن تعى أن موافقتها والجانب الأمريكى على هذا الحق شىء ، وأن يقبل بعض ممن لهم حق العودة فى الحصول على تعويضات شىء آخر . . الحق الأول حقٌ تحميه الأعراف والمعاهدات الدولية والقرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية منذ عام ٤٨ وإلى اليوم ، ولا يمكن لأى فرد أن يتنازل عنها . . أما الحق الثانى فهو حق شخصى يلتزم به صاحبه الذى له وحده التمسك بحق العودة أو القبول بالتعويض إن شاء .

صحيفة الزمان ـ ١٥ فبراير ٢٠٠٢

* * *

هل من فتوى لكيفية التحرر من الاحتلال الإسرائيلى لأرض فلسطين؟!

لا اعتراض على التقرير الذى نشرته منذ أيام قليلة منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) التى تتخذ من مدينة نيويورك مقراً لها فيما يتعلق برؤيتها للعمليات الجهادية فى أرض فلسطين المحتلة وقناعتها التى استغرقت صفحات بلغت ١٦٠ صفحة والتى تمثلت فى أن الهجمات الاستشهادية ضد المحتل الإسرائيلى «جرائم ضد الإنسانية» ولا على مطالبتها بفتح تحقيق جنائى مع مسئولين بارزين على المستوى القيادى لمنظمات نضالية فى الضفة وغزة من أمثال الشيخ أحمد ياسين.

لا اعتراض لأننا لم نعتقد يومًا أن مثل هذه المنظمات، ومن بينها منظمة العفو الدولية، تعمل بوحى من ضمير يقظ أو شرعية قانونية أو منطق مُنصف على الرغم مما يبديه البعض على وجه التحديد من تحوير فى بعض فقرات ما تُصدره من تقارير، مما يدفع إلى الظن أنها أميل إلى الحق العربى مما هى مُدينة له.

لا اعتراض لأننا لم نعتقد يومًا أن رؤية هاتين المنظمتين (هيومان رايتس والعفو الدولية) فى ضوء توثيقات مندوبيها للحق العربى فى فلسطين وفى هَضْبة الجولان وفى الجنوب اللبنانى، ستكون مطابقة للواقع البشع الذى يراه العالم ويسمعه على مدار الساعة منذ سنوات..

لا اعتراض لأننا أشرنا من قبل إلى ما تمثله هاتان المنظمتان وغيرهما من مؤشرات الكيل بأكثر من مكيال والاستعداد لتزييف الحوادث وصبغها وَفْقَ الهوى والأغراض والبُعد دائمًا، وعن سبق إصرار، عن الحَيدة والاعتدال وقول كلمة الحق.

تقارير المنظمات الحقوقية الإنسانية حول مذابح مخيم جنين، وبيت لحم، وحصار مقر الرئيس عرفات التى شاهدها العالم عبر وسائل إعلامه المقيمة فى الضفة، ومذابح مدينتى رفح وخان يونس فى قطاع غزة لم تُدن حكومة إسرائيل الاحتلالية العنصرية كما أدان التقرير الأخير المنظمات الجهادية الفلسطينية؛ ولم تتهم تقاريرها أيًا من أقطاب حكومة شارون الضالعين فى مخطط اغتيال الشعب الفلسطينى وقيادته وكوادره النضالية، بأنهم محرضون ومخططون لعمليات اغتيال شعب بأكمله.

أين هذه التقارير من عناوين الصحف البريطانية التى صدرت يوم الجمعة الأول من شهر نوفمبر الحالى (٢٠٠٢) وهى تُقرن اسم وزير الدفاع الإسرائيلى الجديد شاءُول موفاز «بالفظائع التى ارتكبت ضد سكان مخيم جنين» وتشير إلى أن شرطة إسكوتلانديارد تحقق حاليًا فى «دعاوى تربط بينه وبين جرائم حرب قد تكون قواته قد ارتكبتها بأمر مباشر منه».

تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأخير طالب بفتح ملف تحقيق جنائى مع مسئولين بارزين فى ساحة الكفاح الفلسطينى يعملون للخلاص من نير الاستعمار الإسرائيلى للأرض الفلسطينية، ولكنها أبدًا لم تَتعرض فى أى من تقاريرها لشخصية إسرائيلية واحدة بتهمة القتل والترويع التى شهد عليها بالصوت والصورة مبعوثو وكالات الإغاثة الدولية العاملون فى داخل الضفة والقطاع وفى القدس نفسها!!.

العالم كله يَعترف أن المستعمرات الإسرائيلية فى الضفة وغزة غير قانونية، وأنها يجب أن تُزَال؛ لأن بناءها يُخالف الأعراف الدولية والمعاهدات التى وقعتها الدول الكبرى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.. وإسرائيل تعترف بأن سكانها كانوا دائمًا مسلحين منذ أول ظهور لهم فوق أرض فلسطين عام ١٨٩١ وأن أولى حكوماتها قامت بتدريب وتسليح حرس من أبنائها تساعدهم بعض عناصر القوات الخاصة لحماية ما استولوا عليه من أراض بغير حق وانتزعوه من حقوق، إلا هاتين المنظمتين اللتين تُصران على أن سكان هذه المستعمرات هم مدنيون مسالمون لا يحق الاعتداء عليهم!!.

إننى أتساءل.. كيف يتسنى للفلسطينيين أن يحرروا أرضهم وينالوا استقلالهم من بين براثن الاحتلال الإسرائيلى العنصرى، الذى يرفض الاعتراف لهم بهذا الحق؟! كيف يتسنى للفلسطينيين أن يوقفوا مخططات الاستيلاء على المزيد من أراضيهم وآلة

الانتزاع الاسرائيلية المدنية والعسكرية لا تتوقف وتلقى الدعم ممن لا مرجعية لهم؟! كيف يتسنى لهم وقف استقدام آلاف المهجرين الجدد إلى أراضيهم وكل الأبواب مشرعة مجانًا لتحقيق هدف دعوة مليون يهودى إلى إسرائيل خلال السنوات الخمس القادمة؟ كيف يحصلون على حماية المجتمع الدولى؟! كيف يدفعون منظمات حقوق الإنسان إلى تبنى قضاياهم العادلة؟!

لا أقصد بهذا التساؤل مشاركة هذه المنظمة أو تلك فى البحث أو التبرع بإجابة، فليس من المتوقع أن تتبنى منظمة مراقبة حقوق الإنسان مبادىء العدل كما تنص عليها الأعراف الدولية والمصطلحات القانونية ولا حتى الأفكار الفلسفية التى انتشرت فى أوروبا قبل عصر النهضة؛ لأن الإدارة الأمريكية التى تُشارك هذه المنظمة على وجه التحديد رؤيتها، لا تعمل فقط على الترويج بشتى الوسائل لوقف العمليات الاستشهادية النضالية التى يقوم بها الشعب الفلسطينى وإنما تسعى جاهدة لتكميم أفواه الشعوب العربية والإسلامية إعلاميّا وثقافيّا بإقامة حد مُعَاداة السامية ضدها!!.

لقد تصاعد الجدل المكثف والمتلاحق مؤخرًا حول مُسلسل تليفزيونى من ثلاثين حلقة أعده ويقدمه الفنان المصرى المتميز الملتزم محمد صبحى بحجة أنه يعتمد على مقتطفات من كتاب حكماء صهيون!!، وبلغ التصاعد ذروته حين قال ريتشارد باوتشر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية آخر أيام الشهر الماضى (أكتوبر ٢٠٠٢) «نحن نعتقد أنه من غير اللائق أن تقوم محطات تليفزيونية حكومية ببث برامج نعتبرها عنصرية وليست حقيقية، صحيح أن المسلسل المقصود يتعرض لموضوعات أخرى ولكنه يشتمل على بروتوكولات حكماء صهيون البغيضة، لهذا السبب أثرنا الموضوع مع مصر وعدد من الحكومات العربية التى تنوى أن تعرضه قريبًا».

وليأذن لنا حكماء الدولة الأعظم بالإشارة إلى الملاحظات التالية التى قد تغيب عن البعض فى وسط الضباب من ناحية وفتوى تحريم النضال والاستشهاد الوطنى الفلسطينى من ناحية ثانية ومخططات تكميم الأفواه من ناحية ثالثة:

أولاً: تصريح باوتشر حول مسلسل «فارس بلا جواد» للقدير محمد صبحى جاء فى نفس اليوم الذى أصدرت فيه منظمة مراقبة حقوق الإنسان التى تتخذ لنفسها مقرّا فى نيويورك تقريرها السنوى (الخميس الموافق ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢) فهل الأمر مجرد

مصادفة بحتة أم تنسيق بين إصدارات حكومية رسمية ومدنية شعبية أمريكية يجمع بينها العداء للعرب!!.

ثانيًا: مسلسل «فارس بلا جواد» لم يعُرض بعد!! من أين تَأتَّى للمتحدث الرسمى باسم الخارجية الاعتقاد بأنه غير لائق أن يبث لما به من مواد عنصرية وغير حقيقية؟! يبدو أن مبادىء الحريات الأمريكية التى اشتهرت لعدة عقود أصابها التلف والتقلص فيما يعرف بنتائج أحداث ١١ سبتمبر المؤسفة، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بإسرائيل.

ثالثًا: أثارت الإدارة الأمريكية الأمر مع الحكومة المصرية وغيرها من الحكومات العربية التى تعتزم بث هذا المسلسل على امتداد ليالى شهر رمضان الكريم.. وهذا حقها، لكننا نود أن نتعرف على الأسس والمبادئ التى التجأت إليها «لإثارته بالطرق الدبلوماسية وبمنطق التأدب الذى تشتهر به».. لكى نستفيد منه فى المرات القادمة عندما يكون لدينا ما يحق لنا ـ لا قدر الله ـ الاعتراض عليه أو إثارته لدى الإدارة الأمريكية أو الحكومات الإسرائيلية.

أليس فى الأمر ما يُلفت النظر ويدعو للاشمئزاز.. العمليات الجهادية من أجل التحرر ونيل الاستقلال تعتبر، بمقياس حقوق الإنسان الأمريكى، جرائم ضد الإنسانية.. ويُعد مسلسل تليفزيونى لم يعرض جماهيريًا بعد معاديًا للسامية!!.

الوفد ـ ٩ نوفمبر ٢٠٠٢

* * *

إسرائيل .. ومنصب رئيس الوزراء الفلسطينى!!

بغض النظر عما إذا كان استحداث منصب رئيس وزراء على مستوى السلطة الوطنية الفلسطينية قد جاء بناء على ضغوط أمريكية/ إسرائيلية مشتركة أم أنه كان نابعًا من تجربة ممارسة الحكم الذاتى فى الأراضى التابعة للسلطة منذ عام ١٩٩٤ واستحقاقات التفاوض مع حكومة إسرائيل والتعامل مع العالم الخارجى، فالأمر برمته يصب فى دائرة الإصلاحات السياسية الفلسطينية التى كان يطالب بها الجميع منذ بضع سنوات.

محمود عباس أبو مازن كما هو معروف على مستوى العالم واحد من خمسة أفراد قاموا معا عام ٩٥ بتأسيس منظمة فتح، حصل على درجة الدكتوراه من موسكو بعد أن تفرغ لإعداد دراسة مستفيضة عن الحركة الصهيونية أكد من خلالها أن إسرائيل كيان احتلالى بكل ما يحمله المصطلح من معنى ومضمون.. وتولى منذ بداية الثمانينيات ملف إسرائيل على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن تعمق كثيرًا فى دراسة كل ما يتعلق بها داخليّا وخارجيّا.

يقولون فى إسرائيل إن مكانة أبو مازن لا تنبع من المناصب التى تولاها، ولكن لأنه بحكم كونه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يُعد الرجل الثانى بعد الرئيس عرفات، وأيضا لأنه رفض ترشيح نفسه لعضوية المجلس التشريعى كما رفض الانخراط فى المناصب التى ابتدعتها السلطة بعد توليها المسئولية. يعرفون عنه أنه يختلف مع منهج الرئيس عرفات فى الحكم ويختلف مع نظرية عسكرة انتفاضة الأقصى التحريرية، ولكنهم يعرفون أيضا أنه يَعترف بزعامة الرئيس عرفات بلا قيد أو شرط وليس لديه استعداد للانقلاب عليه مهما كان الثمن.

يتنبأ يوسى بيلين فى صحيفة يديعوت أحرونوت أن يتحول محمود عباس إلى العنوان المركزى لفلسطين فى نظر العالم فور توليه المسئولية ونجاحه فى إدارة مجلس الوزراء الفلسطينى عمليًا وواقعيًا، ويشرح ذلك قائلا «تَعيينه يَخلق فُرصة ربما أخيرة للتوصل إلى اتفاق تاريخى مع مجموعة القيادات الفلسطينية يُمهد طريق العودة إلى مائدة المفاوضات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية.

من ناحية أخرى يُقارن عكفيا الدار فى مقال له بصحيفة هآرتس بين هذه الخطوة التى أشارت كافة تقارير أجهزة الأمن الإسرائيلية إلى أن الرئيس عرفات لن يستجيب لها، وموافقة سوريا على المشاركة فى مؤتمر مدريد للسلام فى أكتوبر ٩١ وكيف وقع الأمر كالصاعقة على رأس إسحق شامير الذى كانت استطلاعات الرأى التى يستند إليها تؤكد هى الأخرى أن الرئيس الراحل حافظ الأسد لن يخطو هذه الخطوة مهما كانت الإغراءات.. فى تلك الأيام دعَا أرييل شارون الذى كان وزيراً للإسكان إلى تشكيل جبهة «رفض» لمؤتمر مدريد؛ لأن استمرار المشاركة فيه سيُكلف إسرائيل أموراً هى فى غنى عنها، ولكنه هُزم ولم ينضم إلى جبهته أى شخصية لها وزن أو تأثير.

يقول عكفيا الدار «عقدة شارون ستمنعه من الاستماع إلى أفكار محمود عباس على الرغم من استعداد آذان كثيرة فى العالم للإنصات اليه وعلى الرغم من أن التقرير الذى عرض مؤخراً على رئيس الوزراء (شارون) بعد عودة المشاركين فى اجتماع أمنى بواشنطن أشار إلى ضرورة أن تُغير الحكومة الإسرائيلية من مسار العنف لذى تتبعه إلى المسار السياسى الذى تُعرض عنه وتُهمل آثاره ونتائجه».

مخططات شارون الأمنية وسياساته القائمة على القوة هى التى ستقف حجر عثرة بين إسرائيل ومجلس الوزراء الفلسطينى برئاسة محمود عباس، ولن يستطيع أحد أن يقنع عناصر المقاومة الفلسطينية بالكف عن النضال من أجل التحرير إلا إذا أقدمت إسرائيل على خطوة إصلاحية أيضا تُثبت بها أن أفكارها العنصرية التسلطية قد بلغت نهايتها وأنها ستتبنى أفكاراً حقيقة واقعية، تقيم السلام قولاً وفعلاً.

هناك من يرى بين المراقبين الدولين أن تعيين رئيس وزراء فلسطين جاء نتيجة لسلسلة من الأحداث الداخلية التى عانتها السلطة الوطنية خاصة منذ دخلت الانتفاضة عامها الثانى نتيجة للأوضاع الصعبة التى أصبح يعيش فيها الإنسان الفلسطينى، والتى

فتحت الباب ربما لأول مرة لتبادل الاتهامات بين كبار المسئولين فى هيكل السلطة كتلك التى وقعت بين جبريل الرجوب والرئيس عرفات. ويشير المراقبون فى هذا الصدد إلى الاجتماع الذى عقدته مجموعة من كبار قادة فتح ببيت محمود عباس فى شهر سبتمبر الماضى (٢٠٠٢)، والذى أعدوا بعده مذكرة تُطالب باجراء إصلاحات جذرية فى البناء الهيكلى للسلطة، وتطالب فى الوقت نفسه بمحاربة الفساد بكل شدة وغلظة.

تقول بعض التقارير الدولية إن مثل هذه الهزات أفقدت حركة فتح جزءاً من مصداقيتها فى الشارع الفلسطينى لحساب المنظمات الجهادية الإسلامية، وكان لا بد لها إذا أرادت أن تستعيد كل أو بعض ما فقدته أن تُقدم على خطوة يراها الجميع من المستحيلات، ومن هنا جاء استحداث منصب رئيسِ الوزراء الفلسطينى وجاءت الموافقة التشريعية على اختيار محمود عباس ليشغلهَ.

يقول عوزى بنزيمان فى صحيفة هآرتس «قيادة أركان القوات المسلحة وحكومة إسرائيل اليمينية على إيمان لا يتزعزع أن أسلوب القوة هو الأسلوب الوحيد القادر على إقناع الفلسطينيين بأنهم يسيرون فى الطريق المسدود ما داموا يتمسكون بمواصلة الأعمال الإرهابية» ويخلص من هذه الحقيقة إلى ضرورة أن يكون هناك استعداد إسرائيلى لسماع وجهة النظر الرسمية التى ستُترجم العمل الذى سيقوم به رئيس الوزراء الفلسطينى الجديد الذى يصفه بأنه «ذو فكر استطلاعى متفتح يختلف كثيراً عن فكر الرئيس ياسر عرفات».

عبر محمود عباس قبل أسابيع من اختياره لمنصب رئيس الوزراء عن أفكار يرى الكثيرون أنها تسير عكس التيار الشعبى الفلسطينى، خاصة ما يتعلق منها بعدم الحاجة إلى عسكرة الانتفاضة، وقد تكون لدى الرجل مبرراته فى هذا الشأن.. لكن السؤال الذى يطرح نفسه الآن بعد قبوله مسئولية رئاسة الجهاز التنفيذى الفلسطينى وَفْقَ الصلاحيات التى سيُعلن عنها قريباً هل سينجح الرجل فى القيام بمهام منصبه والقطاع الأكبر من الشارع الفلسطينى يعارضه؟ أم سينجح هو فى إقناع الفصائل الفلسطينية بكل ألوان الطيف الذى تمثله بحنكته السياسية وقدرته على إقناع حكومة إسرائيل بفائدة العودة للجلوس إلى مائدة التفاوض؟ أم سيتعرض للمؤامرات حتى يُعلن الفرار من المنصب وتوابعه؟!.

فى تعليق لراديو الجيش الإسرائيلى حول الاجتماع الفلسطينى الذى تمخض عن الموافقة على استحداث منصب رئيس وزراء وعلى اختيار أبو مازن لشغله، قال المحلل السياسى «عميره هاس» «سنكون واهمين إذا اقتنعنا أن عرفات تنازل عن جزء من صلاحياته التى يتمتع بها منذ كان رئيسًا لمنظمة التحرير الفلسطينية لفرد آخر، مهما كانت مكانة هذا الشخص فى سلم السلطة، حتى إذا كان هناك رئيس لوزرائه فلن يكون هذا الأخير قادراً على التحرك ولو لخطوة واحدة دون إذنه أو موافقته». هنا بالتحديد مربط الفرس فإسرائيل والعالم كله لا يؤمن بأن الرئيس عرفات سيتنازل عن أى من الصلاحيات التى يتمتع بها على الأقل منذ نهاية عام ٩٤ على مستوى إدارة شئون السلطة الوطنية فى القطاع والضفة، المطلوب الآن أن يتمتع رئيس الوزراء الفلسطينى بصلاحيات تدعم مركزه أمام أبناء شعبه أولاً، وأمام العالم الخارجى ثانيًا؛ لأن الدائرة الخارجية، خاصة إسرائيل، إذا لم تقتنع بأن كافة الفصائل الفلسطينية تؤكد السياسية التى يخطط لها هذا المسئول الكبير، فلن يمثل لديها أى وزن أو أهمية.

يقول «دان مرجليت» فى صحيفة معاريف «نتحمل مع الإرهاب الفلسطينى المسئولية الجماعية والفردية عن مقتل ركاب سيارة الأتوبيس التى فجرت فى حيفا منذ بضعة أيام؛ لأن السياسيين وعدونا بالأمن والاستقرار، ولكنهم لم يفوا بوعودهم ولم تتمكن الحراسة التى وفروها من جلب الراحة والأمان لنا»..

العودة إلى التفاوض السياسى القائم على الاعتراف بالحق الفلسطينى فى أرضه ودولته المستقلة هى السبيل الوحيد للأمن والاستقرار والأمان فى المنطقة برمتها، وهذا هو العمل الأول الذى أزعم أن محمود عباس رئيس الوزراء الفلسطينى يستعد له داخليّا وخارجيّا خاصة مع الجانبين الأوروبى والأمريكى.

الوفد ـ ١١ مايو ٢٠٠٢

* * *

إيهود أولمرت وحكومة الحدود المغتصبة

بدأ إيهود أولمرت (٦١ سنة) حياته العملية ضابطا فى وحدة من وحدات المشاة التابعة للجيش الإسرائيلى وبعد أن مارس مسئوليات وزير المالية فى وزارة شارون الثانية ثم أصبح نائبا له ثم رئيسا للوزراء بالنيابة، ها هو يتفاوض مع الأقطاب الحزبية فى إسرائيل لكى يشكل حكومتها الجديدة.

يرى ألوف بن المراسل السياسى بصحيفة هآرتس يوم ٢٣ الجارى (إبريل ٢٠٠٦) أن خطوة تأييد أولمرت لخطة إرييل شارون بالانسحاب الأحادى الجانب من قطاع غزة ثم وقوفه إلى جانبه فى نوفمبر الماضى (٢٠٠٥) عندما انسحب من حزب الليكود على أثر الخلاف الذى نشأ بين شارون وأقطابه بسبب خطة الانسحاب هذه، والتى على أثرها قام بتأسيس حزبه الجديد، هما الخطوتان اللتان مهدتا الطريق أمامه بعد فوز حزب كاديما فى الانتخابات التشريعية الأخيرة لكى يُكلفه الرئيس الإسرائيلى بتشكيل الوزارة الجديدة.. هذا بينما يُبدى الكاتب الصحافى عوزى بتريمان فى مكان آخر من نفس الصحيفة تخوفًا من أن ينتهج أولمرت فى إدارته لمنصب رئيس الوزراء نهجًا يُضفى «أصولية كئيبة» إلى سياسة إسرائيل على مستوى الدولة كما فعل «على أوسع نطاق» طوال شغله لمنصب رئيس بلدية القدس من أواخر عام ١٩٩٣ حتى يناير ٢٠٠٥.

قبل هذا التاريخ مباشرة ثارت ثائرة الرأى العام ضد أولمرت، وخصوصا ممثلى ورؤساء مجالس المستعمرين/ المستعمرات، عندما نشرت له صحيفة يديعوت أحرونوت مقالاً اقترح فيه أن تنسحب إسرائيل من كامل الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن هذه الخطوة على حد قوله «هى السبيل الوحيد أمام إسرائيل للإبقاء على طابعها الديموقراطى وهويتها اليهودية».. وحذر من أن التزايد السكانى للفلسطينيين يعنى أن

أعداد السكان العرب سوف تتجاوز بكثير أعداد السكان اليهود فى الأراضى الخاضعة لإسرائيل . . وقال «إذا أرادت إسرائيل أن تحافظ على هويتها كدولة يهودية، فعليها أن تعيد رسم الحدود بحيث يكون أكثر عدداً من اليهود فى داخل وفوق أراضى خاضعة مباشرة لسيادة حكومتها» .

لذلك يرى الكثير من المحللين أن إيهود أولمرت الذى ولد بمدينة بنيامينا عام ١٩٤٥ وتلقى تعليمه القانونى بها، سيعمل ما فى جهده لتنفيذ ما سبق له أن طرحه من أفكاره كان ينادى بها، خاصة بعد أن أرسى له إرييل شارون قاعدة الانسحاب «الأحادى الجانب» وأيد الناخبون برنامجه السياسى القائم على ترسيم حدود إسرائيل وَفْقَ احتياجاتها السكانية والأمنية بمباركة أمريكية .

وهذا ما جاء فعلاً على لسان الرجل يوم السبت ٢٢ إبريل عندما عقد اجتماعًا مطولاً مع أعضاء لجنة الموازنة التابعة للكونجرس الأمريكى الذين كانوا فى زيارة لإسرائيل للتعرف على احتياجاتها المالية (من مساعدات وقروض وهبات) للعام القادم، بحيث يتم بحثها ضمن بنود استراتيجية أخرى خلال زيارته إلى واشنطن المحدد لها نهاية شهر مايو القادم!! . .

يؤكد هذا الاستنتاج تصريحات تسيبى ليفنى وزيرة الخارجية الإسرائيلية بعد الاجتماع الذى عقدته الأسبوع الماضى مع سفراء الاتحاد الأوروبى، والذى قالت خلاله : «الحكومة الجديدة ستنظر إلى المفاوضات مع الفلسطينيين كلعبة تمهيدية قد تساهم فى احتوائهم فى أحسن الأحوال» . . ثم عقبت على ذلك قائلة : «نتوقع دعم الأوروبيين للخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب فى الضفة الغربية، إذا لم يتوافر الشريك الفلسطينى القادر على استكمال مسيرة السلام . . الشريك المستعد للمصالحة والتسوية» . .

إسرائيل لا تخشى الرأى العام العالمى ولا الشرعية الدولية، بعد أن تعهد لها الرئيس الأمريكى بدعم حقها فى ضم ما تشاء وما يناسبها من كتل استعمارية/ استيطانية مقامة فوق أراضى الضفة الغربية . . وبتسخير سياسات بلاده الخارجية لمساندة مخطط تفريغ حق عودة الفلسطينيين من مضمونه حيث ينسحب فقط على أراضى دولتهم الموعودة!!

أما الكارثة المدوية التى يتوقع المراقبون الدوليون وقوعها فى أقرب وقت بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ـ فتتمثل فى النتائج التى ستنجم عن تكليف أفيجدور ليبرمان بمسئولية وزارة الداخلية؛ لأنه لا يُمثل العنصرية الإسرائيلية ضد أبناء الأراضى العربية المستعمرة منذ عام ١٩٦٧ فقط، ولكنه يتزعم المطالبة بطرد عرب إسرائيل الذين عاشوا فوق أرضها التى اغتصبتها العصابات الصهيونية منهم، أكثر مما عاش هو ومعظمُ الوافدين الروس فوقها!!..

صحيفة إيلاف ـ ٢٨ إبريل ٢٠٠٦

* * *